القضية الجزائرية في العلاقات الأمريكية السعودية (١٩٥٤ - ١٩٦٢)

الباحث/ عبدالعزيز عبدالله ناصر سالم النعيمى [١]

عقب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥م) أصاب الجمود السياسة الفرنسية في الجزائر؛ فقد كانت الجمهورية الفرنسية الرابعة أقل إدراكًا للتطور الذي شهدها العالم بعد عام ١٩٤٥م، ودفع هذا الجمود مع غيره من العوامل الداخلية والخارجية، وانتشار روح التحرر في العالم -بشكل عام- والعالم العربي -بشكل خاص- إلى أن تتجمع روح الثورة لدى الجزائريين، ليقوم الجزائريون في الأول من نوفمبر ١٩٥٤م بصدام مسلح ضد الاستعمار الفرنسي في حرب تحرير شاملة.

أولا: الاستراتيجية الأمريكية السعودية تجاه قضية الجزائر

[١] باحث دكتوراه- الإمارات.

كانت فرنسا قد احتلت الجزائر العربية المسلمة في عام ١٨٣٠م، وضمتها إلى أملاكها وجعلتها جزءًا من فرنسا، بعد أن صادرت أراضي الشعب الجزائري، وأغلقت مدارسه ومساجده، وحرمت عليه تعلم لغته العربية، وساقته شتى ألوان القهر، واستقدمت خليطًا عجيبًا من الفرنسيين والأوروبيين لتجعل منهم سادة البلاد، وعندما انتفض الشعب الجزائري انتفاضته الكبرى في مطلع نوفمبر من عام ١٩٥٤م، بادرت المملكة العربية السعودية بعد شهرين فقط من انطلاق هذه الثورة، لتجعل منها قضية دولية لا يمكن للعالم أن يغمض عينه عنها[١].

رفض الجزائريون الإجراءات الفرنسية الاستعمارية في بلادهم وعبروا عن ذلك في البدء بحركة المقاومة المسلحة، والتي حمل لوائها الأمير عبد القادر الجزائري، وقد اعتمدت على أسلوب الكفاح المسلح منذ عام ١٨٣٠ حتى عام ١٩٢٠، وعقب انتهاء الحرب العالمية الأولى دخلت الجزائر مرحلة جديدة من النضال ضد

الاستعمار الفرنسي، إذ اتبعت الحركة الوطنية أسلوب الكفاح السياسي، حيث شهدت الجزائر تأسيس عدد من الأحزاب والتنظيمات السياسية[٢].

وخلال فترة الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥) لم يطرا أي تغيير ملحوظ على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، بل عمدت إلى تضييق الخناق

على الحركة الوطنية الجزائرية وقامت بإلغاء جميع التنظيمات السياسية وملاحقة عناصرها، وتم زج قسم كبير منهم في السجون؛ فخرجت الجماهير الجزائرية بمظاهرات حاشدة في ٨ مايو ١٩٤٥ في عدد من المدن الجزائرية تطالب بالاستقلال، وحدثت مواجهات بين المتظاهرين والشرطة تحولت إلى مجزرة، إذ عمدت السلطات الفرنسية إلى تدبير مذبحة في مدينة اسطيف – القريبة من مدينة قسنطينة– التي راح ضحيتها نحو (٤٥ ألف شهيد) في ٨ مايو عام ١٩٤٥ [٣].

استمرت السلطات الفرنسية في إتباع سياسة القمع حتى مطلع عام ١٩٤٦ عندما أصدرت قراراً يقضي بإعادة الحياة الطبيعية إلى الجزائر والتمهيد لوضع دستور جديد للبلاد، وكان القرار يتضمن عفواً عاماً عن الزعماء الحزائريين[٤]، وإزاء السياسة الفرنسية القمعية، أتخذت الحركة الوطنية الجزائرية قراراً بتوحيد جهودها لمواجهة الاحتلال الفرنسي، ففي ٢٠ يوليو ١٩٥١ صدر بيان بتوحيد جميع الأحزاب السياسية بإسم "الجبهة الجزائرية للدفاع واحترام الحريات"[٥]، والتي لم تستمر طويلاً بسبب تضارب الآراء حول شكل العمل السياسي المقبل، ففرحات عباس وأنصاره أعلنوا قبولهم مبدأ الاستقلال على مراحل، بينما تمسك مصالي الحاج وجماعته بفكرة الاستقلال

الكامل وجلاء القوات الفرنسية عن الجزائر[٦].

وقد حظيت القضية الجزائرية باهتمام كبير من جانب المملكة العربية السعودية « وتعود جذور الموقف السعودي المؤيد لاستقلال الجزائر الى عهد الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود عندما أرسلت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بزعامة الشيخ محمد الخضر حسين والشيخ الفضيل الورتلاني بمذكرة إلى الملك عبدالعزيز في فبراير عام ١٩٤٥ تطرقت فيها إلى ما أصاب بلدان شمال إفريقيا من أساليب السياسة الاستعمارية الفرنسية، وما نتج عنها من انتزاع السيادة وعد بلدان المغرب العربي مستعمرات فرنسية؛ ولهذا تأمل الجبهة أن تقوم المملكة العربية السعودية بدورها من أجل دعم قضايا المغرب العربي ومساعدته وإنقاذه من الاستعمار الفرنسي» بحكم علاقات الرياض المتميزة مع الغرب[٧] .

تبنت المملكة العربية السعودية القضية الجزائرية مع شقيقاتها العربيات في إطار الجامعة العربية، فقد أشترك الوفد السعودي في اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة في ديسمبر ١٩٤٥ لمناقشة القضايا العربية، ولاسيما القضية الجزائرية، فقد أدان المجتمعون مذبحة اسطيف، التي ارتكبتها القوات الفرنسية في مايو ١٩٤٥، وأنه لابد من إتخاذ قرار يدعو الى اتخاذ

التدابير اللازمة لمواجهة السلوك الفرنسي وما يعانيه الشعب الجزائري[٨] .

أما عن الموقف الأمريكي من الثورات في الإمبراطورية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية؛ فعلى الرغم من أن الأخيرة قد خرجت من الحرب، وهي تكاد تفقد مكانتها الدولية كإحدى القوى الكبرى، لكنها احتفظت بموقعها الدولي في نطاق الأمم المتحدة بمساعدة حلفائها الغربيين –الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا– لكن الولايات المتحدة –الدولة العظمى– التي أخذت تحل محل القوى الأوربية الكبرى التقليدية في زعامة النظام الرأسمالي– كما كانت في انتظار تهيئة الظروف المناسبة لوراثة تلك القوي، وأحكام القبضة والسيطرة شبه الكاملة على تركة الإمبراطورية الاستعمارية القديمة، وبالتالي لم تكن لترغب في بقائها في مستوى القوى المنافسة لها[٩].

وتماشياً مع سياسة الاحتواء الأمريكية لمواجهة خطر المد الشيوعي المتزايد، تحالفت الولايات المتحدة الامريكية مع الدول الأوروبية اقتصادياً من خلال مشروع مارشال عام ١٩٤٧؛ وعسكرياً من خلال حلف شمال الأطلسي ١٩٤٧، واستخدامها كخط دفاع أمامي في وجه المد الشيوعي، وفتح هذا المجال لدعم سياسة الدول الأوربية في مستعمراتهاء؛ فإلى جانب أن فرنسا والقوى الأوروبية الاستعمارية الأخرى وجدت هذا الدعم الامريكي فرصة سانحة

لإعادة بناء نفسها اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، وتثبيت أقدامها في مستعمراتها عامة وفي إفريقيا خاصة، إذ كانت تؤكد مراراً في المحافل الدولية مع الحلفاء وعلى رأسهم الولايات المتحدة الامريكية. "بأن شمال افريقيا منطقة عمق فرنسا، وأن الجزائر تحديدا أيضاً جزء من فرنسا، بينما عدت كل من تونس والمغرب محميتين(١٠).

ثانيا: اشتعال الثورة الجزائية ١٩٥٤

في عام ١٩٥٤ وبمناسبة مرور عام على تولي الملك سعود مقاليد الحكم في السعودية، صرح الملك مخاطبا الدول الغربية عامة وفرنسا خاصة قائلاً: "إن العرب قد ظلموا في فلسطين وشمال إفريقيا والبريمي وجنوب الجزيرة العربية وشرقها...، وإن أصدقاء العرب في الغرب الذي حاربنا معهم في كفاحهم لتحرير بلادهم في حربيين عالميتين قد تناسوا جهود العرب وزمالتهم لهم في السلاح والصراع والكفاح...، إن العرب يطالبون الغرب أن يعيدوا لهم حقوقهم"، كما وجه الملك سعود كل طاقات المملكة من أجل نصرة القضية الجزائرية» وأوضح: "... إن المملكة العربية السعودية لن تتردد يوما في سبيل تحقيق رغبات الشعوب العربية والدفاع عن كيانها والتضحية في سبيلها"(١١).

وبعدما وصلت الحركة الوطنية الجزائرية عام ١٩٥٤م إلى طريق مسدود بسبب أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية، كان قرار إعلان الثورة التحريرية هو المخرج الوحيد الذى تبنّته مجموعة من العناصر الشابة المتحمّسة لخيار الكفاح المسلّح، خاصة مع ملاءمة الظروف الدولية والإقليمية وحتى الداخلية لذلك، وفي ليلة أول نوفمبر ١٩٥٤ انطلقت الشرارة الأولى للثورة حيث قام (١٢٠٠ مجاهد)، مسلّحين ببنادق صيد وبنادق أوتوماتيكية من مخلّفات الحرب العالمية الثانية، وقنابل تقليدية وسكاكين وفؤوس وعصي، وقد استهدفت هجمات ذلك اليوم المراكز الحسّاسة للسلطات الاستعمارية بالجزائر في مقدمتها: الثكنات العسكرية، ومخازن الأسلحة لجيش الاحتلال، ومحافظات الشرطة، ومراكز الدرك، ومزارع المستوطنين، الوحدات الصناعية والاقتصادية، وشبكات الكهرباء، وشبكات الهاتف، ونسف الطرق والجسور، حرق وسائل النقل، وإعدام بعض المتعاونين مع السلطات الاستعمارية، وقد بلغ عدد تلك العمليات الهجومية نحو ثلاثين عملية.

وقد وجدت الثورة الجزائرية منذ الأسابيع الأولى لانطلاقتها سنداً قوياً من قبل الدول العربية والإسلامية؛ ومن بينها المملكة العربية السعودية» وذلك من أجل تدويل القضية الخزائرية وفتح المجال الدبلوماسي أمام جبهة التحرير

الوطني الجزائرية. ففي ٩ نوفمبر١٩٥٤ اجتمعت اللجنة السياسية للجامعة العربية في القاهرة، بحضور الوفد السعودي برئاسة خالد أبو الوليد مستشار الملك السعودي سعود بن عبد العزيز[١٢]، لمناقشة القضية الخزائرية وضرورة عرضها على مجلس الأمن، وبعد المناقشة تقرر تكليف الحكومة السعودية بتقددم طلب إدراج القضية الحزائرية في حدول أعمال مجلس الأمن، وبالفعل تقدمت المملكة العربية السعودية برسالة أرسلها وزير خارجيتها الأمير فيصل بن عبدالعزيز[١٣]، في ٥ يناير ١٩٥٥ إلى مجلس الأمن تطالب المجتمع الدولي فيها بالتدحل السريع لوقف الحملات القمعية التي تمارسها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، كما دعا الأمير فيصل فرنسا الى أن تعيد النظر في سلوكها تحاه قضية الجزائر» مُبدياً رفضه إعتبار فرنسا القضية الجزائرية قضية داخلية فرنسية[١٤].

وَقَدْ لَاقَتْ تِلْكَ اَلرِّسَالَةِ صَدًّا وَاسِعًا فِي اَلْأَوْسَاطِ اَلسِّيَاسِيَّةِ اَلدَّوْلِيَّةِ، حَيْثُ أَبْلَغَ رَئِيسُ مَجْلِسِ اَلْأَمْنِ لِيُسَلِّيَ مُونَرْ Monro . L وَفْدِ اَلْمَمْلَكَةِ اَلْعَرَبِيَّةِ اَلسُّعُودِيَّةِ بِأَنَّ اَلرِّسَالَةَ قَدْ جَرَى اِعْتِمَادُهَا كَوَثِيقَةٍ رَسْمِيَّةٍ مُهِمَّةٍ مِنْ وَثَائِقِ مَجْلِسِ اَلْأَمْنِ؛ وَأَنَّهُ بَادَرَ إِلَى إِبْلَاغِ اَلدُّوَلِ اَلْأَعْضَاءِ فِي اَلْمَجْلِسِ بِتِلْكَ اَلرِّسَالَةِ» فَضْلاً

عَنْ أَنَّ اَلصُّحُفَ اَلْأَمْرِيكِيَّةَ اَلَّتِي بَادَرَتْ إِلَى نَشْرِهَا(١٥) .

وقد سخرت المملكة العربية السعودية صحفها للتنديد بالاستعمار الفرنسي والإشادة وتشجيع الثوار الجزائريون حتي قبل الإعلان عن الثورة الجزائرية، والاستنكار للمساعدات الأمريكية والبريطانية لفرنسا رغما لسياستها بالجزائر، ودعوة الأقطار العربية للوقوف بجانب الجزائر(١٦). ونددت المملكة بالسياسة التي تتبعها السلطات الفرنسية لأحداث الكثير من المشاكل بالجزائر، ومنها مشكلة تثقيف العرب الجزائريين، وعرض هذه المشاكل على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية للنظر فيها والعمل على حلها سياسيا وماديا(١٧).

وقد طالب رئيس الحركة التحريرية الجزائرية وزعماء الجزائر من الملك سعود مساعدتهم في إبراز قضيتهم بالمحافل الدولية، وقد ناقشت اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية فى اجتماعها من ٧ أكتوبر ١٩٥٤ م مسألة الجزائر ضمن قضايا شمال أفريقيا وذكر "أن زعماء الجزائر طالبوا بإبراز شخصيتها فى المحافل الدولية ، ولجئوا من قبل إلى جلالة الملك سعود، وكانت حكومة جلالته مستعدة لتبني القضية ولكن عن طريق الجامعة العربية (١٨)، وبالفعل كان أول عرض لقضية الجزائر على الأمم المتحدة فى ٥ يناير ١٩٥٥م بناءً على تعليمات الملك سعود، وذلك من خلال خطاب سفير المملكة العربية

السعودية بواشنطن بصفته المندوب الدائم لوفد المملكة بالأمم المتحدة إلى رئيس مجلس الأمن بشأن قضية الجزائر جاء فيه "بناء على تعليمات حكومتي أتشرف بأن استرعي انتباهكم إلى الحالة الخطرة فى الجزائر، وأن حكومتي تري أن تلك الحالة مؤدية إلى تهديد الأمن والسلام الدولي، لذلك احتفظ بحق حكومتي فى أن تطلب من رئيس مجلس الأمن دعوة المجلس إلى الاجتماع للنظر فى هذه القضية، واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها طبقا للميثاق"(١٩).

أما عن الموقف الأمريكي عند قيام الثورات في منطقة المغرب العربي -تونس والمغرب والجزائر- في سنتي (١٩٥٣ – ١٩٥٤) وجدث الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مترددة في اتخاذ الموقف بين مساندة حلفائها الأوروبيين فرنسا خاصة، في مواجهة هذه الثورات وغلق الباب في وجه رياح الشيوعية الآتية نحو المنطقة» وبين الوقوف الى جانب الحركة التحررية وتمكينها من الدفاع عن حقوقها في الحرية والاستقلال(٢٠).

وبما أن الشيوعية تشكل الخطر الأكبر بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية. كما أن استقلال هذه الدول قد يفتح المجال لظهور فراغات لابد من ملئها في وقت كانت أوار الحرب الباردة تتصاعد، بدا واضحاً للولايات المتحدة

الأمريكية أن إستمرار فرنسا قوية ومنتصرة في شمال إفريقيا عامة، هو تدعيم للبعد الاستراتيجي للمعسكر الرأسمالي الامبريالي الذي أصبحت تتزعمه على حساب المعسكر الاشتراكي، وبالتالي اتخذت قرار دعمها للقوى الاستعمارية واصفة الثوار الجزائريين بعد قيام الثورة الجزائرية في نوفمبر ١٩٥٤ بالمتمردين والخارجين عن القانون والذين لابد من سحقهما [٢١].

ومن المفارقات أن الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة تجاه القضية الجزائرية توافق مع موقف الاتحاد السوفيتي من القضية نفسها، وقد عبر عن هذا الموقف أحد زعماء السوفيت بقوله: " أن رغبة الحكومة السوفيتية هي أن تبقى فرنسا في الجزائر، والمؤكد أن هذا الموقف يدخل في نطاق التسابق والتنافس نحو استمالة فرنسا وتحييد موقفها في الصراع المشتعل بين موسكو وواشنطن، وهو ينم في النهاية عن موقف تكنيكي سوفيتي تجاه ما يجري في المغرب العربي [٢٢].

على ما يبدو أن مساندة الولايات المتحدة لفرنسا ووقوفها إلى جانبها في مواجهة ثورات المغرب العربي يرجع إلى رغبة واشنطن في بقاء باريس قوة حليفة لها. كما أنها كانت لاتريد أن تخسر حليفا إستراتيجياً كفرنسا لو وقفت

الى جانب ثورات المغرب العربي، وبالتالي قد تكون فرنسا لقمة سهلة في فم الشيوعية العالمية، هذا من جهة ومن جهة اخرى فأن تفسير الموقف الأمريكي يدخل في سياق مبدأ (عدم الأهلية) للتدخل في الشؤون الداخلية لبلد آخر خصوصاً إذا ما كان حليفاً لها[٢٣] .

وعند عقد مؤتمر باندونج Bandung Conference لدول عدم الانحياز فى ٢٤ أبريل ١٩٥٥ (٢٦ شعبان ١٣٧٤ هـ)، الذي اشترك فيه تسع وعشرون دولة من أسيا وأفريقيا وفيه طلبت المجموعة العربية بما فيها المملكة العربية السعودية من المؤتمر توصيه الدول الأعضاء بالتقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لبحث مشكلة الجزائر على ضوء مبدأ تقرير المصير، واتخذ المؤتمر توصيه أكد فيها حق شعب شمال أفريقيا فى تقرير مصيره، وتحقيق استقلاله، وحث فيها فرنسا على الوصول إلى تسوية سلمية مع شعوب شمال أفريقيا[٢٤].

وجاء فى برقية لمراسل الإذاعة السعودية فى هيئة الأمم المتحدة أن إبراز قضية فى جدول أعمال الجمعية العامة قد تم بعد مباحثات استغرقت وقتا طويلا ومناقشان شديدة، وكانت النتيجة للتصويت ثمانية وعشرين صوتا إلى جانب إبراز القضية وسبعة وعشرين صوتا ضد إبرازها وامتنع خمسة عن التصويت، فألقي المندوب الفرنسي كلمة قال فيها " أن هذا القرار سيترك أثرًا سيئا فى بلاده، كما أنه سيؤثر على علاقات فرنسا بهيئة الأمم المتحدة " ثم انسحب

وأعضائه، والجدير بالذكر ان الوفد السعودي قد قام بمجهود كبير أثناء بحث المسالة وقبل اخذ الأصوات، كما قام باتصالات واسعة واجتماعات مع أعضاء الوفود العربية والكتلة الإفريقية الأسيوية، وذلك تنفيذا لتوجيهات الملك سعود[٢٥]. وعادت فرنسا من جديد الى الجمعية العامة للأمم المتحدة بعد أن عملت الدول الكبرى على إرضائها، وقررت الجمعية العامة عدم بحث قضية الجزائر رغم الإدراج[٢٦].

وكان للعلاقات السعودية الأمريكية دورًا فى قضية الجزائر؛ ففي عام ١٩٥٥م استدعي الملك سعود القائم بالأعمال الأمريكي فى جدة. واحتج لديه لان فرنسا تحارب الجزائر بأسلحة حلف الأطلنطي التى خضعت للدفاع عن الدول المشتركة فى الحلف، وطلب الملك سعود من القائم بالأعمال الأمريكي أن تمنع الحكومة الأمريكية أسلحة حلف الأطلنطي عن فرنسا بوصفها زعيمة للحلف[٢٧].

وفى حادثة فرنسية أخري بالجزائر، أعلن الملك سعود استيائه واستنكاره لغدر الفرنسيين بزعماء الجزائر، وقام سعود باستدعاء سفير الولايات المتحدة الأمريكية بالمملكة العربية السعودية بالرياض، وابلغه بما ساوره من قلق بالغ

بالنسبة إلى خطورة الموقف الذي نجم عن اعتقال السلطات الفرنسية لخمسة من زعماء الجزائر مع المطالبة بضرورة الإفراج عنهم فورا حتي لا يزداد الموقف خطورة، وطلب الملك سعود من الحكومة الأمريكية بذل مساعيها الحيثية لإطلاق سراح الزعماء(٢٨).

ثالثا: الموقف الأمريكي السعودي من تطور القضية الجزائرية

وفي ٢٥ مايو ١٩٥٦م لم يفصل الملك سعود فى كلمته عن العرب والوحدة العربية، أن يندد بالدول الغربية طالبا منها تحرير شمال أفريقيا (٢٩)، وعندما زار الملك سعود الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٥٧م طالب من الرئيس إيزنهاور استخدام نفوذه على إسرائيل للانسحاب من الأراضي المحتلة وتسوية القضية الفلسطينية، وإقناع فرنسا للوصول إلى حل حول استقلال الجزائر(٣٠).

وقد تحدثت اليونايتد برسي عن اثر نتائج المحادثات السعودية الأمريكية عقب زيارة الملك سعود، بأن الملك نجح في حمل الرئيس إيزنهاور على التوقيع على تعزيز استقلال الشعوب وتقرير مصيرها، وان الملك أبدي عدم ارتياحه لمواقف الولايات المتحدة من قضية الجزائر فى هيئة الأمم المتحدة، فذكر أنه

نال تأكيد من الأمريكيين بأن الجزائر ستستقل على غرار ما حدث فى مراكش وتونس، وذلك فى مدة غير بعيدة(٣١).

لقد تبنت السعودية القضية الجزائرية على مستوى هيئة الأمم المتحدة، وفتحت المواجهة مع الحلف الأطلسي عموماً وفرنسا بوجه خاص، وبالتالي ربطت مصيرها بمصير القضية الجزائرية، وهذا ما جعلها عرضة لانتقادات الطرف الفرنسي والدخول معه في مواجهات قوية، وهذا ما ميز دورة عام ١٩٥٦م الأممية، حيث عرض الوفد السعودي القضية الجزائرية ودافع عنها دفاعاً مستميتاً، توج بتسجيل الوفد الجزائري ضمن قائمة الوفد السعودي، وهو الأمر الذي أثار ثائرة الوفد الفرنسي برئاسة رئيس الخارجية السيد «بينو»، الذي اتهم السعودية بانتمائها إلى الشيوعية على اعتبار أنها تدعم الثورة الجزائرية.

وقد أكد (احمد الشقيري) رئيس الوفد السعودي بالأمم المتحدة على مدي اهتمام الملك سعود بالقضية الجزائرية ، فعند سؤال الشقيري هل يقبل الملك سعود أن يتوسط لحل النزاع بين فرنسا والجزائر؟ فأجاب " كيف يمكن ان يتوسط

الملك سعود ، فالقضية الجزائرية عربية فى الصميم وبهذه الصفة فإنها قضية الملك، فكيف يمكن أن يكون وسيطا بينه وبين نفسه، والملك سعود كسائر قادة العرب يعمل لنصرة القضية الجزائرية ولا يريد للجزائريين إلا ما يريده الجزائريون لوطنهم، ومع هذا فان الملك سعود ورؤساء العرب لا يترددون في القيام بأي دور يحقق للشعب الجزائري حريته واستقلاله التام[٣٢].

وسعي الملك سعود لاتخاذ شتي التدابير لمساعدة اللاجئين الجزائريين، فعمل على تشكيل جميعه هلال احمر سعود تنضم إلى اللجنة الدولية لجمعية الهلال الأحمر ، كما قرر الملك سعود الاتصال بجامعة الدول لتقديم مساعدة جماعية فى هذا الصدد[٣٣]، كما أمر الملك سعود باعتبار يوم (١٥) من شعبان من هذا العام ١٣٧٧هـ /١٩٥٨م ، ومن كل عام (يوم الجزائر) تقوم فيه الحكومة والشعب بأسره فى جميع أنحاء المملكة لأداء واجب التبرع من أموالهم لإنقاذ هذا القطر العربي المجاهد فى كفاحه العظيم، وألف لهذه الغاية لجان شعبية حكومية فى كل مدينة وقرية[٣٤]، تحت إشراف الملك الذي افتتح التبرع بمليون ريال من حسابه الشخصي كما تبرعت الحكومة السعودية بملوني ونصف ريال[٣٥].

وأدي موقف الملك سعود من القضية الجزائرية إلى تعرض علاقات المملكة الودية مع الغرب إلى بعض الاضطراب فقد اشترط لتحسين علاقات بلاده بفرنسا بحل القضية الجزائية، وهو ما خاطب به الأمين العام للام المتحدة السيد همرشيلد ١٩٥٨م، قال له "إن علاقتنا السياسية مع فرنسا متوقفة على حل القضية الجزائرية حلا بعيد لأهلها العرب حريتهم، واستقلالهم، وان البلاد العربية لن تكتفي بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدين، بل إنني اقترح على الدول العربية اتخاذ خطوة ايجابية جديدة، وهي مقاطعة فرنسا"(٣٦). كما ذكر الملك سعود في خطاب موجه الشعب السعودي عن علاقة المملكة الدبلوماسية "إن فرنسا ليس لها معنا الآن علاقات دبلوماسية، فان إسرافها في البطش بالمسلمين في الجزائر وعدوانها على مصر اضطرنا لقطع هذه العلاقات، وما كان لنا أن نغض الطرف عن عدوانها على إخواننا الجزائريين، وفيما عدا فرنسا وبريطانيا فإن علاقتنا ودية مع جميع دول العالم"(٣٧).

بعد مرحلة المواجهة العنيدة بين السعودية وفرنسا، جاءت دورة ١٩٥٨م التي سمحت للدول العربية بتعزيز موقفها في الهيئة الأممية والدفاع عن القضايا العربية ومنها قضية الجزائر، حيث راح ممثل المملكة العربية السعودية

في هذه الدورة يوجه سهام الانتقادات اللاذعة للسياسة الفرنسية في الجزائر، ويرد بقوة وحزم على مزاعم فرنسا، ويناشد الدول الأعضاء في الهيئة الأممية العمل من أجل إقناع فرنسا والضغط عليها بكل الوسائل لإخراجها من الجزائر ورفع المعاناة عن شعبها المكلوم. وأدى تضافر الجهود وتنسيقها إلى النتيجة الحاسمة. حيث انتهت دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة المنعقدة في عام ١٩٥٨م بقرارها الذي صرح بحق الشعب الجزائري في الاستقلال والحرية، على غرار كل شعوب العالم.

وربط الملك سعود بين عودة العلاقات مع فرنسا وبين حل قضية الجزائر في خطابة لحجاج بيت الله الحرام في موسم حج ١٣٧٨هـ فذكر "إنا نحمد الله أن تمكنا من القيام بجهد متواضع في نصره إخواننا في الجزائر مادة ومعني، وستستمر مساعدتنا لهم حتي يكتب بإذن الله لهم بالنصر، ولم نرد أن نعيد علاقتنا معها إلا بعد ان تتجر الأمور إلى إعطاء إخواننا في الجزائر حقوقهم من الحرية والاستقلال غير منقوصة"[٣٨].

وعندما دعي مؤتمر الخريجين العرب الملك سعود لمساندة الجزائر وتأييد حكومتها فجاء رد الملك سعود على النحو التالي "أنه ليوم سعيد الذي نري فيه إعلان حكومة الجزائر الشقيقة المنبثقة عن إرادة شعبها العزيز الذي قد ضحي ويضحي بكل غال وعزيز لديه، وأننا لنباركها ونساعدها، وندعو لها بالنجاح التام من صميم الفؤاد، هذا وقد أمرنا رئيس وزرائنا بما يلزم بخصوص الاعتراف بها فورا داعيين المولي جل وعلا أن يسدد خطاها ويجمع شمل الأمة العربية لما فيه الخير والصلاح"(٣٩).

وقد عبر الكثير من الملوك والرؤساء العرب عن استيائهم من الغرب تجاه القضايا العربية، حتي نوري السعيد فقد وضح إلى وكالة الأنباء فى ١١ مايو ١٩٥٨م "أنه بإمكان الولايات المتحدة المملكة المتحدة وفرنسا تأسيس صلات حسنة مع الدول العربية وشعوبها إذا عقدوا العزم على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة حول مشكلة فلسطين وإيقاف المجازر بالجزائر والاعتراف بحقوق الجزائريين فى الحرية والاستقلال"(٤٠).

وعندما بدأت اللجنة السياسية التابعة للأمم المتحدة في مناقشة القضية الجزائرية، أشارت اليونايتدبرس United Press –وكالة أنباء أمريكية– "أن ممثلي حكومة الجزائر الحرة قاموا خلال الأسبوع الحالي بسلسلة من الاتصالات

مع الوفود الأسيوية الأفريقية لكسب تأييد هذه الوفود لوجهة النظر الجزائرية"[٤١].

وجاء الموقف الأمريكي مساندا للموقف السعودي والعربي فى مناقشة القضية الجزائرية فى مجلس الأمن، وعلقت صحيفة Express على امتناع الولايات المتحدة فى الدورة الثالثة عشر فى ديسمبر ١٩٥٨م عن التصويت بقولها " لم تصوت واشنطن ضد الشعب الجزائري، وكذلك الدول التابعة التي تدور في محيط الولايات المتحدة، وتلك الدول التى تعد مناصرة للغرب، وكانت النتيجة عزل دبلوماسي تام للحلفاء لفرنسا؛ فالولايات المتحدة يخامرها الشك فى أن يستطيع الجنرال ديجول تطبيق برنامجه فى الجزائر"[٤٢].

وعن رد الفعل العربي للموقف الأمريكي فقد فسره البعض بأنه يعني استنكارا أمريكياً للسياسة الفرنسية فى الجزائر، واعتبرت المجموعة العربية امتناع الولايات المتحدة لأول مرة عن التصويت يعد نصرا للقضية ، وبداية لتحويل الموقف الأمريكي المساند لفرنسا إلى صالح القضية الجزائرية[٤٣]؛ فبدأ موقف فرنسا فى الجزائر يتحول، حيث مدت يدها للدخول فى مفاوضات لوقف القتال فى الجزائر بعد أن أعلنت أن رئيس وزرائها ميشيل دوبريه سيصل بعد غد إلى

الجزائر على رأس وفد فرنسي يمثل عددا من العسكريين والمدنيين للتفاهم على الدخول فى مفاوضات[٤٤].

واستمر الدعم الأمريكي والعربي للقضية الجزائرية ، ففي ١٩ يونيو ١٩٥٩ م عقد سفراء الدول العربية بواشنطن اجتماعا إعلاميا من اجل قضية الجزائر ، حضره وفد الجامعة العربية الدائم فى نيويورك ، الأمر الذي ثارت فيه ثائرة فرنسا نتيجة التكثيف الدبلوماسي والإعلامي العربي فى واشنطن ونيويورك ، هاجمت فرنسا موضوع إثارة قضية الجزائر فى الأمم المتحدة[٤٥]. والقي الرئيس الأمريكي إيزنهاور فى تصريحه فى ١٧ستمبر ١٩٥٦م أن الرئيس الفرنسي وعد فى إعلانه باستعداد مسبق بأن يكون للشعب الجزائري حق تقرير المصير[٤٦].

واستمر دعم الملك سعود للجزائر وفى ذكري ثورة الجزائر قال " إننا نحيي الشعب الجزائري من صميم قلوبنا، ونقف معه صفا واحدا على الحق ، نعينه ونؤيده ونسانده ، ونبذل فى سبيل نصرته كل ما نستطيع من واجب الإخوة ، وحقوق العروبة وفريضة الإسلام[٤٧].

وأشار الملك سعود فى نهاية القضية الجزائرية إلى دوره فى ذلك وموقفه منها والأثر الايجابي لهذا الموقف فى حل القضية الجزائرية فذكر " لقد بذلنا صادق الجهد فى معالجه قضية الجزائر، فإن شعورنا بروابط الإخوة جعلنا أول من تبني هذه القضية أمام الأمم المتحدة، حيث قررنا فى أواخر شهر يونيو عام ١٩٥٤م إثارة هذه القضية أمام المنظمة العالمية، علما بأن إثارتها على هذا الصعيد سيوقظ ضمير العالم فتكسب القضية تأييد الرأي العام العالمي، الذي أدرك عدالة القضية فرضخت فرنسا أخر الأمر لمبدأ المفاوضة مع زعماء الجزائر ، وتم عقد اتفاقية ايفيان ١٨ مارس ١٩٦٢م ، التى اعترفت فيها فرنسا بحق الشعب الجزائري فى الحرية والاستقلال[٤٨].

وانطلاقا من مبدأ أن السياسة والمواقف الأمريكية تجاه اي من المشكلات أو القضايا الدولية تنبع من اثر نتائج إتباع تلك السياسة على المصالح الأمريكية، فإن القضية الجزائرية والعمل على حلها يعني تقويض الوجود الفرنسي فى الجزائر، الأمر الذي سيحقق مصالح وأهداف السياسية الأمريكية فى تلك المنطقة. ولان الموقف الأمريكي حكمته مصالح الولايات المتحدة الحيوية والتي تتركز على بسط هيمنتها على شتي أنحاء العالم، إلا أن الموقف

الأمريكي تجاه قضية الجزائر لم يكن من القوة التى كانت تأملها المملكة العربية السعودية وطالبت به، ورغم ذلك فإن العلاقات السعودية الأمريكية كانت تسير فى ذات المسار وبذات القالب الذي وضعت فيه، ولم تتأثر كثيرا بالموقف الأمريكي من قضية الجزائر سواء بالسلب أو بالإيجاب.

الخاتمة

- **حظيت القضية الجزائرية باهتمام كبير من جانب المملكة العربية السعودية منذ عهد الملك عبدالعزيز آل سعود عندما أرسلت جبهة الدفاع عن إفريقيا الشمالية بمذكرة إلى الملك عام ١٩٤٥ تطرقت فيها إلى ما أصاب بلدان شمال إفريقيا من أساليب السياسة الاستعمارية الفرنسية، واستمرت تلك السياسة في عهد الملك سعود، وقد تزامن ذلك مع سعى الولايات المتحدة – الدولة العظمى– لكى تحل محل القوى الأوربية الكبرى التقليدية في زعامة النظام الرأسمالي– وكذا وراثة تلك القوي، وأحكام القبضة والسيطرة شبه الكاملة على تركة الإمبراطورية الاستعمارية القديمة، وبالتالي لم تكن لترغب في بقائها في مستوى القوى المنافسة لها.**

- توافق تولى الملك سعود عرش المملكة السعودية مع تولى إدارة أمريكية جديدة في عام ١٩٥٣م بقيادة الرئيس ايزنهاور، وقد ربطت بين الرجلين علاقات خاصة، ساعدت على توافق سياستهما تجاه القضايا المشتركة، خاصة القضايا العربية، ومنها القضية الجزائرية.
- اشترط الملك سعود لتحسين علاقات بلاده بفرنسا حل القضية الجزائية، كما دعى البلاد العربية ألا تكتفي بإرسال المساعدات المالية لإخوانهم المجاهدي نفقط بل اقترح اتخاذ خطوة ايجابية جديدة، وهي مقاطعة فرنسا.
- عقب عقد مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز طلبت المجموعة العربية بما فيها المملكة العربية السعودية من المؤتمر توصيه الدول الأعضاء بالتقدم بطلب رسمي إلى الأمم المتحدة لبحث مشكلة الجزائر على ضوء مبدأ تقرير المصير، وظلت المملكة تدعم القضية الجزائرية حتى الاستقلال.
- عقب مؤتمر باندونج ومغامرة السويس تغيير الموقف الأمريكي حيث جاء مساندا للموقف السعودي والعربي فى مناقشة القضية الجزائرية فى مجلس الأمن، وعلقت صحيفة Express على امتناع الولايات المتحدة فى الدورة الثالثة عشر فى ديسمبر ١٩٥٨م عن التصويت بقولها " لم تصوت واشنطن ضد الشعب الجزائري، وكذلك الدول التابعة التي تدور في محيط الولايات المتحدة، وتلك الدول التى تعد مناصرة للغرب، وكانت النتيجة عزل

دبلوماسي تام للحلفاء لفرنسا؛ فالولايات المتحدة يخامرها الشك فى أن يستطيع الجنرال ديجول تطبيق برنامجه فى الجزائر.

- استمر الدعم الأمريكي والسعودي للقضية الجزائرية في الأمم المتحدة، الأمر الذي ثارت فيه ثائرة فرنسا نتيجة التكثيف الدبلوماسي والإعلامي العربي فى واشنطن ونيويورك، واستمر هذا الدعم فاكتسبت القضية تأييد الرأي العام العالمي، الذي أدرك عدالتها فرضخت فرنسا أخر الأمر لمبدأ المفاوضة مع زعماء الجزائر، وتم عقد اتفاقية ايفيان ١٨ مارس ١٩٦٢م.

الهوامش:

(١) صلاح العقاد: المغرب العربي (الجزائر – تونس – المغرب الأقصى)، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٩م، ص٣٣٥. انظر أيضا، جميل إبراهيم الحجيلات: الدور القيادي للملك فيصل في العالم العربي، مجلة الفيصل، هدية مع العدد ٢٣٧، الرياض، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م، ص٢٥.

(٢) احمد عزت عبد الكريم» دراسات في تاريخ العرب الحديث، بيروت، ١٩٧٠. ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(٣) عبد الحميد مسعود الجزائري: ثورات المغرب العربي وكفاحه، القاهرة، د. ت ، ص ص ٤٥– ٤٧.

(٤) علال الفاسي: الحركات الاستقلالية في المغرب العربي، طنجة، ١٩٤٨، ص ٣٣.

(٥) يحيي بو عزيز: ثورات الجزائر في القرنين التامسع عشر والعشرين، ج٢ ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، ١٩٩٦ص ٢٩٣.

(٦) صلاح العقاد» المغرب العربي، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٣٩٤، ٣٩٥.

(٧) جريدة اليمامة، العدد ٥٢، ١٣٧٦/٦/٢٣هـ، ص٤.

(٨) جريدة اليمامة، العدد ٥٢، ١٣٧٦/٦/٢٣هـ، ص٤.

(٩) احمد عزت عبد الكريم: المرجع السابق ص ٢٨٥، ٢٨٦.

(١٠) بشير كريمة: الحركة الوطنية الجزائرية (١٩١٩ – ١٩٤٥)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، ١٩٩١، ص ١٢

(١١) فهد عباس سليمان السبعاوي: موقف المملكة العربية السعودية من القضية الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٦٢، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، ع ٣، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي – كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٠١٥، ص ١٨١.

(١٢) Document on American Foreign Relations 1959, Document No 12, Comment by the secretary of State (Harter), September, 22, 1959, pp. 424- 425.

(١٣) إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤م- ١٩٦٢م، دار هومه، الجزائر، ١٩٩٩م، ص٧٨

(١٤) جريدة اليمامة، العدد ٥٢، ١٣٧٦/٦/٢٣هـ، ص٤.

(١٥) Document on American Foreign Relations 1959, Document No 12, Comment by the secretary of State (Harter), September, 22, 1959, pp. 424- 425.

(١٦) المدينة المنورة، العدد ٥٣٦، الأحد ٢٧ رمضان ١٣٧٣هـ الموافق ٣٠ مايو ١٩٥٤م، عدد سابق، ص١.

(١٧) المملكة العربية السعودية، وزارة الخارجية، وثيقة رقم ٢ /٩٥/١/١٤، د /٢/٢٢-ط، بتاريخ ٢٢ /١٣٧٤/١هـ الموافق ٢٠ سبتمبر ١٩٥٤م، من وزارة الخارجية العربية السعودية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مضابط جامعة الدول العربية، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الحادي والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، ص٣١٧.

(١٨) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، مضابط جلسات دور الاجتماع العادي الثاني والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية، ٣ ربيع أول سنة ١٣٧٤هـ- ١٥ ربيع الآخر سنة ١٣٧٤هـ الموافق ١٣ أكتوبر ١٩٥٤م، - ١١ ديسمبر ١٩٦٥م، ملف رقم ٦/٣/٥٥ الرسائل، د/ ١/٢٢-ج، القاهرة في ٤ نوفمبر ١٩٥٤م، ص٧٣.

(١٩) البلاد السعدية، العدد ١٨٠٥، السنة التاسعة عشر، ٢٢ مارس ١٩٥٥م، ص١.

(٢٠) بشير كريمة: المرجع السابق ، ص ١٢

(٢١) إسماعيل دبش: المرجع السابق، ص٧٨

(٢٢) Document on American Foreign Relations 1959, Document No 12, Comment by the secretary of State (Harter), September, 22, 1959, pp. 424- 425.

(٢٣) جريدة اليمامة، العدد ٥٢، ١٣٧٦/٦/٢٣هـ، ص٤.

(٢٤) عبد العزيز الشناوي، جلال يحي: وثائق ونصوص التاريخ الحديث والمعاصر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٩م، ص ص ٤١٢- ٤٢٢.

(٢٥) أم القرى، العدد ١٥٨٥، السنة الثانية والثلاثون، ١٩ صفر ١٣٧٥هـ الموافق ١٩٥٥، عدد سابق، ص١.

(٢٦) أل. كلود: النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٥م، ص٦١٧.

(٢٧) سليمان قاضي: ثاني أسرة ملكة في التاريخ، مجلة الإذاعة السعودية، العدد ٥١، السنة الخامسة، جمادي الثانية، ١٣٧٩م، ص٢١. جريدة اليمامة، العدد ٥٢، ٢٣/ ١٣٧٦/٦هـ، ص٤.

(٢٨) جريدة اليمامة، العدد ٥٢، ١٣٧٦/٦/٢٣هـ، ص٤.

(٢٩) أم القرى، العدد ١٦١٧، السنة الثالثة والثلاثون، ١٥ شوال ١٣٧٥هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٥٦، ص١.

(٣٠) إبراهيم فؤاد عباس: بانوراما تاريخية لمسيرة الدعم السعودي للقضية الفلسطينية (١٣٤٨هـ- ١٩٢٩م- ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م)، دار الكتب العلمية، القاهرة، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م، ص ص ٩٤- ٩٥.

(٣١) أم القرى، العدد ١٦٥٤، السنة الرابعة والثلاثون، الجمعة ١٥ رجب سنة ١٣٧٦هـ الموافق ١٥ فبراير ١٩٥٧م، مصدر سابق، ص٥.

(٣٢) أم القرى، العدد ١٦٧٥، السنة الرابعة والثلاثون، الجمعة ٢١ ذو الحجة ١٣٧٧هـ، الموافق ١٩ يونيو ١٩٥٧م، ص٢.

(٣٣) نفسه، العدد ١٦٧٥، السنة الرابعة والثلاثون، الجمعة ١٣ محرم ١٣٧٧هـ الموافق ١٩ يونيو ١٩٥٧م، ص٢.

(٣٤) نشرة أخبار المملكة، العدد ٦٠٨، السنة الثالثة، الثلاثاء ١٣٧٧/٩/٢٦هـ، الموافق ١٩٥٨/٤/١٥م، ص٢، وانظر أيضًا نفسه: العدد ٦١٠، السنة الثالثة، الخميس ١٣٧٧/٩/٢٨هـ، الموافق ١٩٥٨/٤/١٧م، ص٢.

(٣٥) حراء، العدد ٦٦، السنة الثانية، السبت ٥ رجب ١٣٧٧هـ، الموافق ٢٥ يناير ١٩٥٨م، ص١.

(٣٦) إسماعيل دبش: السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية ١٩٥٤م-١٩٦٢م، دار هومه، الجزائر، ١٩٩٩م، ص٧٨.

(٣٧) حراء، العدد ١٨٩، السنة الثالثة، الأربعاء ٢٩ ربيع الثاني ١٣٧٨هـ، الموافق ١٢ نوفمبر ١٩٥٨م، ص١.

(٣٨) أم القرى، العدد ١٣٧٣، السنة الثانية والعشرون ١٣٧٨/١٢/٢٠هـ- ١٩٥٨م، ص١.

(٣٩) أم القرى، العدد ١٧٣٦، السنة الخامسة والثلاثون، الجمعة ١٢ ربيع الأول ١٣٧٨هـ، الموافق ٢٦ سبتمبر ١٩٥٨م، ص١.

(٤٠) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، محفظة بغداد ٤ ملف ٧٥٢/ ٨٦/ ٢، رقم ١٨٦، من القائم بالأعمال بالنيابة بسفارة مصر ببغداد (عبد القادر خليل) إلى السفير وكيل وزارة الخارجية، تقريرًا أعده محمد فؤاد عبد المبدي

عن حديث نوري السعيد عن الحياء بالشرق الأوسط ووجوب الإشراف الأجنبي عليه، بتاريخ ١٥/٥/١٩٥٨م.

(٤١) المدينة المنورة، العدد ٧٦٤، الأحد ٣ جمادي الثانية ١٣٧٨هـ الموافق ١٤ ديسمبر ١٩٥٨م، ص١.

(٤٢) دار الوثائق القومية، وزارة الخارجية، الأرشيف السري الجديد، محفظة ١ ملف ٣/٣٠/٣٧٠١/٥ رقم ٦٤ من الوزير المفوض (عبد السلام رأفت) بسفارة الجمهورية العربية المتحدة في فينسيا إلى وكيل وزارة الخارجية في أول اكتوبر ١٩٥٨م، بعنوان تأليف الحكومة الجزائرية المؤقتة، ص١.

(٤٣) وجيه على أبو حمزة: قضية الجزائر في الأمم المتحدة ١٩٥٥- ١٩٦١م، من خلال مضابط ومذكرات الجامعة العربية والأمم المتحدة، مجلة كلية الآداب، العدد السادس والعشرون، الجزء الأول، جامعة المنصورة، المنصورة، يناير ٢٠٠٠م، ص٦٥٤.

(٤٤) المدينة المنورة، العدد ٧٧٢، الأحد ٢٩ رجب ١٣٧٨هـ، الموافق ٨ فبراير ١٩٥٩م، ص١.

(٤٥) وجيه أبو حمزة: الحركة الوطنية في الجزائر ١٩٣٠- ١٩٤٥م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه، غير منشورة، جامعة المنيا، المنيا، ١٩٨٦م، ص ص ٢٩٦-٢٩٧.

(٤٦) Document on American Foreign Relations 1959, Document No 12, Comment by the secretary of State (Harter), September, 22, 1959, pp. 424- 425.

(٤٧) أم القرى، العدد ٨٩٣، العدد ١٨٩٣ في ٢٤ جمادي الأولى ١٣٨١هـ، الموافق ٣ نوفمبر ١٩٦١م، ص١.

(٤٨) دار الملك عبد العزيز: العلاقات بين دول الخليج العربية ودول المغرب العربي الواقع والمستقبل، بحوث المؤتمر العلمي الخليجي المغاربي الأول المنعقد في تونس في المدة من ٢-٤ ربيع الآخر ١٤٢٤هـ/ ٢-٤ يونيو ٢٠٠٣م، بالتعاون بين دارة الملك عبد العزيز ومؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م، ص ص ١٩١- ١٩٢.